

Distr.: General  
28 November 2014  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ودورة الجمعية العامة  
الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين  
الجنسين والتنمية والسلام للقرن ٢١"

بيان مقدّم من الشبكة الدولية للنساء الليبراليات والدولية الليبرالية وهما اثنتان  
من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي\*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه عملاً بالفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* يصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

230115 220115 14-65442X (A)



## البيان

الإطار العالمي المتمثل في اتفاقية اسطنبول للوقاية من العنف ضد المرأة ومن العنف المترلي ومكافحتهما

ترحب الدولية الليبرالية بتقرير سعادة السيدة رشيدة مانجو، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، حول موضوع مسؤولية الدول في مجال القضاء على العنف ضد المرأة، وهو تقرير قدم إلى الدورة الثالثة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وتنفق المنظمة اتفاقاً كاملاً مع النتائج التي خلص إليها التقرير والقائلة بأن من المحتم على الدول أن تنشئ إطاراً مزدوجاً للتقييم بحيث تقع المساءلة لا على مرتكبي العنف وحدهم بل كذلك على جميع من يقعد عن تقديم الحماية والوقاية.

كما ترحب الدولية الليبرالية ببيان المقررة الخاصة الأخير أمام الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة، والذي أشار بوضوح إلى الثغرات في الإطار المعياري الدولي الحالي فيما يتعلق بالوقاية من العنف ضد المرأة والقضاء عليه والمعاقبة عليه.

وتود المنظمة في هذا البيان أن توجه اهتماماً خاصاً إلى تلك الثغرات الموجودة وإلى الضرورة العاجلة إلى معالجتها، ولاسيما على ضوء دخول اتفاقية اسطنبول للوقاية من العنف ضد المرأة والفتاة والقضاء عليه حيز النفاذ مؤجراً.

إن التحررية الدولية،

إذ تسلم بما يلي:

- يستمر العنف ضد المرأة والعنف المترلي كأحد أكثر أشكال انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً
- العنف ضد المرأة يتأتى عن التمييز المستمر الناتج عن عدم المساواة المتجذر اجتماعياً بين الرجل والمرأة
- وفقاً للاستعراض العالمي للبيانات المتوفرة الذي أجرته في عام ٢٠١٣ منظمة الصحة العالمية فإن ٣٥ في المائة من النساء في جميع أنحاء العالم تعرضن إما للعنف الجسدي و/أو لعنف الشريك العشير الجنسي أو لعنف جنسي من جانب شخص آخر غير الشريك
- يجري استهداف ما بين ١٥ و ٧٦ في المائة من النساء، في حياتهن، بالعنف الجسدي و/أو العنف الجنسي

- تصل نسبة الهجمات الجنسية على الفتيات دون السادسة عشرة من العمر إلى ٥٠ في المائة
- تصبح النساء أشد عرضة للعنف الجنسي أثناء الحرب وفي أوقات النزاع
- تعرّض ما يقارب ١٣٠ مليون فتاة وامرأة في العالم إلى تشويهه و/أو قطع أعضائهن التناسلية
- يُعتبر أكثر من ٦٠ مليون فتاة في مختلف أنحاء العالم من العرائس الأطفال، إذ تم تزويجهن قبل أن يبلغن الثامنة عشرة من العمر
- هناك ١٠٢ من الدول لا تزال تفتقر إلى أحكام قانونية ضد العنف المترلي ونظراً لأن:
- الحرية من العنف تعتبر الحق الإنساني الأكثر أساسية والذي تنتفي بدونه جميع الحقوق الأخرى
- مجلس أوروبا قرّر، هو والدول الأعضاء فيه، على عكس هذه الاتجاهات من خلال إنشاء اتفاقية اسطنبول للوقاية من العنف ضد المرأة والفتاة والقضاء عليه، والتي دخلت حيز النفاذ في ١ آب/أغسطس ٢٠١٤
- وتأكيداً على أن اتفاقية اسطنبول:
- مبنية على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي بذلك تقنن جميع المعايير غير الملزمة قانوناً والواردة لا في تلك الاتفاقية وحدها وإنما كذلك في مختلف القرارات الدولية الأخرى حول هذا الموضوع
- تُعتبر الصك الدولي الملزم قانوناً والأبعد مدى في التعامل مع العنف ضد المرأة، سواء باعتبارها شكلاً من أشكال التمييز أو باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان
- تمثل أول معاهدة دولية تتضمن صراحة تعريفاً للجنسانية وهي بذلك تطبق منظوراً جنسانياً في تصميم وتقييم التدابير المتخذة لتنفيذها
- تشكل أول معاهدة دولية تقدم تعريفاً شاملاً لجميع عناصر العنف المترلي والعنف ضد المرأة
- تعرّف تحديداً جميع أشكال العنف الجنساني، من قبيل العنف الجنسي، والمطاردة، والعنف الجسدي، والعنف الجنسي بما في ذلك الاغتصاب، والزواج بالإكراه،

وتشويه الأعضاء التناسلية للأثني، والإجهاض بالإكراه، والتعقيم بالإكراه، والتحرش الجنسي

- تتضمن أحكاماً لتحقيق المساواة بين النساء والرجال باعتبارها الطريق الحقيقي الأكثر فعالية لإنهاء العنف ضد المرأة والوقاية منه
  - تبني على جميع التشريعات الدولية القائمة من خلال إدراج أحكام محددة تهدف إلى تغيير المواقف والقضاء على القوالب النمطية على المستويين الفردي والمؤسسي
  - تنص على آلية محددة لرصد التنفيذ، في حين أن المعاهدات الأخرى المتعلقة بحقوق المرأة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لا تقوم بذلك
  - تتضمن أحكاماً خاصة باللجوء تراعي الاعتبارات الجنسانية، وبموجبها يُعترف بالنساء المهاجرات واللاجئات كفئة ضعيفة بشكل خاص، الأمر الذي يقضي بأن تعترف الدول بالعنف الجنساني كأساس للجوء
  - تعالج العنف المتزلي ضد الرجال وكبار السن والأطفال
  - تُدخل معيار "الحرص الواجب"، وهي بذلك تستفيد من اختصاص المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان
  - تسمح بانضمام دول أعضاء من خارج مجلس أوروبا
- وإذ تشيد:

- بالجهود المتواصلة التي يبذلها الليبراليون في مختلف أنحاء العالم للقضاء على العنف المتزلي والعنف ضد المرأة، والوقاية منه، من قبيل ماري روبنسون، الحائزة على جائزة الدولية الليبرالية للحرية ومفوضة الأمم المتحدة السامية السابقة لحقوق الإنسان والتي كانت أول رئيسة لجمهورية آيرلندا؛ وواريس ديربي، الحائزة على جائزة الدولية الليبرالية للحرية وسفيرة الأمم المتحدة الخاصة السابقة للقضاء على ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية للأثني في مختلف أنحاء العالم؛ ولين فيذرستون، الوزيرة البريطانية للتنمية الدولية؛ والشبكة الدولية للنساء الليبراليات
- وإذ تذكّر بما يلي:

- قرارها المقدم إلى المؤتمر التاسع والخمسين في روتردام بهولندا (٢٠١٤) بخصوص الوقاية من العنف ضد المرأة ومكافحته من خلال اتفاقية اسطنبول التابعة لمجلس أوروبا، وهو قرار يدعو جميع القادة والبرلمانيين الليبراليين إلى العمل على التوصل إلى

اتفاقية عالمية تشكل أداة أساسية فعالة للوقاية من جميع أشكال العنف ضد المرأة ومكافحتها

— يباها الكتابي بخصوص القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة ومكافحتها، والمقدم إلى الدورة الثالثة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والذي يدعو المجتمع الدولي إلى تولى مسؤولية ضمان إدراج حقوق المرأة في التشريعات الوطنية لدى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وضمنان تجريم جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة.

— يباها الكتابي بخصوص القضاء على ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية للأنتى في جميع أنحاء العالم ومكافحتها، والمقدم إلى الدورة الخامسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والذي يدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لا تزال تسمح بقطع الأعضاء التناسلية للأنتى إلى اعتماد وتنفيذ تشريع يحظر هذه الممارسة البشعة وإلى اتخاذ جميع التدابير التشريعية والسياسية والتنفيذية اللازمة بهدف الوقاية والإلغاء.

تدعو إلى ما يلي:

— مصادقة جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا على اتفاقية اسطنبول، وتنفيذها، وذلك كخطوة أولى نحو الترويج لهذا الإطار الإقليمي على المستوى العالمي

— إنشاء الأمم المتحدة لشبكة قانونية عالمية لحقوق المرأة بهدف القضاء على جميع أشكال العنف المترلي والعنف ضد المرأة والفتاة والوقاية منهما، وذلك بالأخذ باتفاقية اسطنبول ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وجميع التشريعات الدولية الأخرى ذات الصلة.

— اعتماد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تدابير تشريعية وطنية محددة ضد العنف المترلي والعنف ضد المرأة والفتاة

— عمل المجتمع الدولي سوية مع وسائط الإعلام بغية الترويج لصورة إيجابية للمرأة تمكّن من القضاء على القوالب النمطية الجنسانية التي تجعل العنف ضد المرأة مقبولاً

— عمل المجتمع الدولي سوية مع المجتمع المدني والدوليات السياسية بغية تنظيم حملات التثقيف والتوعية فيما يتعلق بإلغاء العنف ضد المرأة والفتاة، مع التركيز تحديداً على التدابير الوقائية وإدخال حقوق الإنسان في التعليم الابتدائي

تلتزم:

- بأن يواصل البرلمانيون الليبراليون في مختلف أنحاء العالم، سواء كانوا في الحكومة أو في المعارضة، العمل نحو توقيع جميع الدول على اتفاقية اسطنبول والمصادقة عليها وتنفيذها، وتوسيع اختصاصها بحيث يمتد إلى خارج حدود أوروبا
  - بأن تواصل الأحزاب الليبرالية الأعضاء الدعوة والعمل من أجل المساواة بين الجنسين في العالم كله، والقضاء على الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والقانونية وغيرها من الحواجز التي تعترض سبيل تمكين المرأة في مختلف أنحاء العالم
  - بأن تواصل الأحزاب الليبرالية الأعضاء الترويج للمشاركة والقيادة من جانب النساء من مختلف المجموعات الاثنية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تعزيز الشبكة العالمية للنساء البرلمانيات، كسبيل لطرح سياسات معقولة، وضمان الأخذ بها، فيما يتعلق بحقوق المرأة على المستويين الوطني والدولي
  - بأن تشارك في حوار واسع النطاق وأن تدعم عمل مقرررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الهيئات المعنية في الأمم المتحدة، بغية التوصل إلى اتفاقية عالمية شاملة تعنى بالقضاء على العنف المتزلي والعنف ضد المرأة والوقاية منهما.
- وتشارك الشبكة الدولية للنساء الليبراليات في تقديم هذا البيان.